

المبحث الأول
صيغ القاعدة ومفرداتها

.....



obeikandi.com

المبحث الأول صيغ القاعدة ومفرداتها

١- صيغ القاعدة

وردت القاعدة عند شيخ الإسلام ابن تيمية بصيغ شتى يمكن حصرها فيما يأتي :

- أ- ما حرّم سدّاً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة ^(١) .
- ب- النهي إذا كان لسدّ الذريعة أبيح للمصلحة الراجحة ^(٢) .
- ج- ما كان منهياً عنه للذريعة فإنه يفعل للمصلحة الراجحة ^(٣) .
- د- ما نهي عنه لسدّ الذريعة يباح للمصلحة الراجحة ^(٤) .

ووردت عند ابن القيم بصيغتين :

- أ- ما حرّم تحريم الوسائل فإنه يباح للحاجة والمصلحة الراجحة ^(٥) .
 - ب- ما حرّم لسدّ الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة ^(٦) .
- أما القرأني فعبر عنها بصيغة : (قد تكون وسيلة المحرّم غير محرّمة إذا

(١) ابن تيمية ، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ، ٢ / ٦٢٥ .

(٢) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ١ / ١٦٤ .

(٣) السابق ، ٢٢ / ٢٩٨ .

(٤) السابق ، ١٥ / ٤١٩ ، ٢١ / ٢٥١ ، ٢٣ / ١٨٦ ، ٢٣ / ١٩٦ ، ٢٨ / ٣٧٠ ، ٢٩ / ٤٨٣ ،

٣٢ / ٢٢٨ ، وإقامة الدليل ، ٦ / ١٧٣ - ١٨١ ، وتفسير آيات أشكلت على كثير من

العلماء ، ٢ / ٦٨٢ - ٦٨٨ .

(٥) ابن القيم ، زاد المعاد ، ٢ / ٢٤٢ .

(٦) نفسه ، ٤ / ٧٨ .

قاعدة ما حرّم سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة

أفضت إلى مصلحة راجحة (١)، وذكرها عند استجلاء الفرق بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل، إلا أنه لم يسق دليلاً على حجيتها، واجتزأ بتخريج الفروع عليها.

وأولى الصيغ بالرجحان، وأقربها إلى الإحكام صيغة: (ما حرّم سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة)، ويؤنس لهذا الاختيار أمران:

أولهما: أن الصيغ التي ورد فيها (النهي) لا تسلم من الجهة الأصولية؛ لأن النهي قد يرد للكرهية عند وجود القرينة الصارفة، والمقصود في القاعدة الحرمة لا غير، فكان من المتعين استعمال لفظ (التحريم) دون غيره.

والثاني: أن الصيغ التي وردت فيها (الحاجة والمصلحة الراجحة) لا تخلو من حشو، لأن الحاجة متى تأكدت كانت مصلحة راجحة، فلا داعي لذكرها في القاعدة. ولا شك أن الحشو آفة تنزه عنها القواعد؛ لأن من شرطها الإحكام في الصياغة، والوجازة في العبارة.

٢- شرح مفردات القاعدة

تألفت القاعدة من مفردات تدلي بنسب أصيل إلى الحقل الأصولي، ومن تمام الفائدة وقوام المنهج أن نقف عند كل مفردة شارحين ومفصلين:

أ - حرّم: أي: طلب الشارع الكف عنه طلباً جازماً، فيذم فاعله، ويثاب على تركه امتثالاً (٢).

(١) القرافي، الفروق، ٢ / ٣٣.

(٢) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ٢ / ١٥٩، وجلال الدين المحلي، شرح الورقات، ص

ب - سدّ الذريعة : السدّ لغة : الإغلاق ، وكل حاجز بين الشيئين سدّ^(١) ، والذريعة يدل أصلها في اللغة على التحرك والامتداد ، وقد استعملت بمعنى الوسيلة إلى الشيء^(٢) ، ثم جعلت مثلاً لكل شيء أدنى من شيء وقرب منه^(٣) . وفي الاصطلاح الشرعي : (الذريعة ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء ، لكن صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل محرّم)^(٤) .

وسدّ الذريعة معناه : (حسم مادة وسائل الفساد دفعاً لها)^(٥) ، أي : أن الفعل قد يكون ظاهره مباحاً ، وهو وسيلة إلى محرّم ، فيمنع حسماً لمادة الفساد . ج - أبيح : أي : أجاز وأحلّ ، والإباحة عند الأصوليين : ما أذن في فعله وتركه غير مقترن بدم فاعله وتاركه ولا مدحه^(٦) .

د - المصلحة لغة : اللام ، والحاء ، أصل واحد يدل على خلاف الفساد^(٧) ، الصلاح ضد الفساد ، والاستصلاح نقيض الاستفساد . وعرفها الغزالي اصطلاحاً : (المحافظة على مقصود الشارع ، ومقصود الشارع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم : دينهم ، ونفسهم ، وعقلهم ، ونسلهم ، ومالهم ، فكل ما يحفظ هذه الأصول الخمسة ، فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول ، فهو مفسدة ودفعها مصلحة)^(٨) .

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٣ / ٦٦ .

(٢) نفسه ، ٢ / ٣٥٠ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، ٨ / ٩٦ .

(٤) ابن تيمية ، إقامة الدليل ، ٦ / ١٧٢ .

(٥) القرافي ، الفروق ، ٢ / ٣٢ .

(٦) ابن قدامة ، روضة الناظر ، ص ٢١ .

(٧) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٣ / ٣٠٣ .

(٨) الغزالي ، المستصفى ، ٢ / ٤٨٢ .

قاعدة ما حرم سدا للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة

والمصلحة الراجحة هي المعتبرة في ميزان الشرع ، وتقابلها المصلحة
المرجوة أو المساوية لمفسدة مزاحمة ، والأصل فيها الإهدار والإلغاء .
